

البعد الاقتصادي لحرب الخليج الثالثة وأقول الدولة الوطنية في العالم العربي

أ. د/ صالح عمر فلاحي

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

جامعة باتنة

Résumé:

This paper deals with the causes and effects of the Third Gulf War on Iraq and some other countries in the region (Jordan, Syria, Turkey and Egypt), in addition to the United States. It is also the purpose of this study to attempt to find out whether the fall of the Ba'ath regime in Iraq implies the vanish of nationalism in the Arab World.

This study reveals that the neighboring countries, including Egypt, have suffered substantial losses as a result of this War and its aftermath. The above mentioned Arab countries are no longer preferred nations to Iraq to deal with economically on the ideological bases as it used to be the case prior to the War. It is also argued that the occupying forces seem not be prepared to see the emergence of a democratic state in Iraq even if it is according to western standards.

الملخص:

تعرض هذه الدراسة أسباب وآثار حرب الخليج الثالثة على الدول التي كانت تربطها علاقات تجارية متينة بنظام البعث في العراق قبل أن يفل نجمه. كما تسعى أيضا إلى الوقوف على ما إذا كان انهيار هذا النظام يمكن اعتباره بمثابة آخر ورقة تسقط مما يعرف بالدولة الوطنية، أم أن هذه الأخيرة أشبه بأسطورة طائر العنقاء.

وقد كشفت هذه الدراسة بأن العلاقات التجارية المتميزة لبعض الدول في المنطقة مع نظام البعث في العراق أملت لها حقيقة الانتماء القومي أكثر من المصالح المتبادلة. ومن إفرازات هذه الحرب فقدان هذه الدول ما كانت تتمتع به من المزايا التفضيلية. فضلا عن ذلك، فإن زوال هذا النظام لا يبدو شرطا كافيا لقوى الاحتلال بأن تقيم نظاما ديمقراطيا حتى ولو كان على شاكلة الديمقراطيات الغربية.

مقدمة:

يعتبر العراق من الدول الموهوبة بالثروات التي قلما نجد مثلها في غيره من الدول النامية، إذ يحتل موقعا جغرافيا متميزا ويعد بحق مهدا للحضارات المتعاقبة الضاربة جذورها في أعماق التاريخ من السوماريين، الآشوريين، البابليين والعباسيين. ومن البديهي القول أن الحضارات تشيد على مقربة من المصادر المائية الوفيرة لاستعمالها في مجالات شتى كالشرب والري والنقل. ويمر بالعراق نهرا دجلة والفرات، لذا يطلق عليه بلاد الرافدين. ومن هنا فإن امتلاك هذا البلد لأخصب الأراضي الزراعية وإنتاجه لشتى أنواع التمور وأجود الأرز في العالم ليس من قبيل الصدف.

بعد اكتشاف البترول وتزايد أهميته الاقتصادية محليا ودوليا، أصبح العراق محل أطماع الدول العظمى، فازدادت المؤامرات حدة والصراعات ضراوة. وفي حقيقة الأمر، فإن تاريخ العراق حافل بالمآسي، وساهم في ذلك تركيبة المجتمع الذي يتكون منه والذي يعد بمثابة سيفساف من تباين في المعتقدات الدينية والإثنية واللغوية والإيديولوجية. وقد تجذر هذا التباين مما فسح المجال للاختلافات في الرؤى وإذكاء الفتن التي لازمت العراق عبر تاريخه الطويل.

وبالرغم مما للعراق من الموارد الوفيرة والإرث الحضاري العريق، فلم ينعم العراقيون، مع ذلك، مثل باقي الشعوب في المنطقة أو في غيرها. وبدل أن يصبحوا من بين الشعوب المترفة، فقد رمت بهم الأقدار في وضع لا يختلف عن باقي الدول النامية الأقل فقرا في العالم. وتعود مآسي العراق في جانب كبير منها إلى أنظمة الحكم الاستبدادية التي زادت من ويلات العراقيين، لقد خاض نظام البعث في العراق، في الثمانينيات من القرن الماضي، حربا ضروسا ضد إيران بدعم مستتر من الولايات المتحدة الأمريكية وظاهر من الدول الأخرى في الخليج وغيره، وقد كان الغرض من ذلك يتمثل في محاصرة الثورة الإسلامية في إيران وإطفاء وهجها بعد أن تمكنت من إسقاط الشاه في ثورة شعبية أبهرت البعض وأفزعت البعض الآخر إقليميا ودوليا. وكانت محصلة ثمان سنوات من الحرب أزيد من مليون قتيل بين الطرفين، إضافة إلى الجرحى واليتامى والأرامل والنكالي، وأيضا الأموال الضخمة التي أنفقت في هذه الحرب حفاظا على المصالح الغربية في المنطقة وليس المصالح العربية. وكان الأولى أن تستثمر هذه الأموال في تحسين المستوى المعيشي للعراقيين وإشاعة ثقافة السلم والمحبة والتآلف بين الفرقاء لإذابة جليد التباين المشار إليه آنفا.

إشكالية البحث:

لم يتمكن العراق خلال تاريخه المعاصر أن ينعم بالسلم والاستقرار، بل على العكس من ذلك خاض حروبا شرسة وشهد مآسي مؤلمة مما أثر على نموه وتطوره بالرغم مما يمتلكه من القدرات المادية والبشرية التي يزر بها وهي كثيرة.

ومن خلال هذه الورقة يمكن طرح الإشكالية وفقا للتساؤلات التالية: فيم يتجلى البعد الاقتصادي لحرب الخليج الثالثة؟ وما مدى الضرر الذي لحق بالدول التي كانت تربطها علاقات تجارية قوية مع نظام البعث في العراق؟ وهل نهاية هذا النظام يعني أقول الدولة الوطنية في العالم العربي؟ وما هو البديل المتوقع للدولة الوطنية، أهى الدولة الديمقراطية أم أن هذا التغيير ما هو إلا محاولة لإعادة إنتاج أنماط جديدة من الأنظمة الاستبدادية لقيادة شعوب من على جماجم الأبرياء؟

أهمية الدراسة:

تتضح أهمية الدراسة من الجدل الدائر في الأوساط المثقفة وغير المثقفة حول حقيقة نظام البعث في العراق: طروحاته في الدفاع عن قضايا الأمة العربية وصموده ضد الكيان الصهيوني. غير أن الوجه الآخر لهذا النظام يبدو نقيضا لهذه الطروحات فغزوه للكويت ليس له ما يبرره منطقيا وأخلاقيا وشرعيا وحتى قوميا. وهكذا تبدو أهمية الموضوع في كونه يكشف عن أن ما لاكته الألسن ليس إلا سيناريو أعد بإحكام الغاية منه تدمير مقدرات العراق وإذلال الأمة العربية قاطبة.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى إزالة اللثام على بعض الحقائق عن حرب الخليج الثالثة والخسائر المادية التي أفرزتها. كما يهدف إلى محاولة فهم نوايا الولايات المتحدة كدولة كشرت عن أنيابها ضد العراق، ونوايا بعض الدول الأوروبية التي عارضت هذه الحرب. وإذا كانت أمريكا والدول الحليفة لها رفعت شعار إزالة نظام استبدادي، طالما تجبر وطغى على جيرانه، وإحلال نظام ديمقراطي محله، فإن تشريح هذه المعطيات من شأنها أن تكشف الأهداف الحقيقية للأطراف المعنية بالحرب والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- 1 - تحديد الأضرار التي لحقت ببعض الدول في المنطقة والولايات المتحدة الأمريكية.
- 2 - محاولة فهم حقيقة نظام جنى على شعبه وعلى الشعوب العربية.
- 3 - الكشف عن النوايا الحقيقية للولايات المتحدة الأمريكية في حربها على العراق.
- 4 - الوقوف على بواعث الدول الأوروبية التي عارضت الحرب.

منهجية البحث:

اعتمد الباحث على المنهج التحليلي في إعداد هذه الورقة مستندا على البيانات المستقاة من الشبكة العنكبوتية (الانترنت)، إضافة إلى إلمام الباحث بقضايا العراق الاقتصادية والسياسية والإثنية. ومع ذلك فقد كان التركيز على البيانات التي لها مصداقيتها متغافلا عن تلك التي تنطوي على المبالغة والزيف. ولكن يمكن القول أن الحقيقة المطلقة سراب طالما أن المرء لا يستطيع أن يتجرد كلية من الأحكام الذاتية مهما حاول الالتزام بالحياد.

هل البترول العراقي نعمة عليه:

ينام العراقيون على بحار من البترول، إذ يؤكد المختصون أن الاحتياطات في هذا البلد يضعه في المرتبة الثانية بعد المملكة العربية السعودية. غير أن الشعب العراقي الذي يقدر تعداد سكانه نحو 23 مليون نسمة تعيش غالبية العظمى في فقر مدقع، وازدادت الوضعية سوءا منذ حرب الخليج الثانية (1991) والحصار الذي فرضه مجلس الأمن بعد احتلاله لدولة الكويت صائفة سنة 1990.

وقد وصل إنتاج العراق من البترول سنة 1979 نحو 3.5 مليون برميل يوميا وذلك قبل مغامرة نظام البعث الدخول في حرب ضد إيران. وخلال هذه الحرب تعرضت المنشآت البترولية إلى أضرار جسام كلفت الحكومة العراقية يومها 100 مليار دولار.⁽¹⁾ وبالرغم من المحاولات الرامية إلى إعادة الأمور إلى سابق عهدها، إلا أن الإنتاج لم يتجاوز 2.5 مليون برميل يوميا، مع أن الاحتياطات المتاحة تجعله قادرا على إنتاج ستة ملايين برميل يوميا.⁽²⁾

ومرد هذا الفشل الإنفاق المبالغ فيه لإنشاء قاعدة لتطوير الصناعات الحربية وأسلحة الدمار الشامل، إضافة إلى الفساد الذي انتشر لدى الزمرة الحاكمة من البعثيين بتبذيرهم لمقدرات البلد في بناء القصور وإقامة التماثيل لصدام حسين في كل موقع من مدن العراق. وفي وقت فعلت الموت والمجاعة ما فعلته في أطفال العراق إذ تشير الإحصائيات إلى أن هناك 500 ألف طفل كانوا يعانون من سوء التغذية.⁽³⁾ وتبدو ظاهرة سوء التغذية للأطفال العراقيين في الوسط وفي الجنوب سيما في الأرياف خلال سنتي 2001 و2002 أشبه مما عاناه الأطفال في سنة 1991، إلا أن نظراءهم في الشمال كانوا أحسن حال.⁽⁴⁾ والملاحظ أن برنامج النفط مقابل الغذاء لم يضع حدا للأثار المأساوية التي شملت كل الشرائح في المجتمع العراقي. وفي هذا السياق يؤكد النائب البريطاني جورج قالوي George Galloway، بأن عمال الفنادق كانوا يكسبون ما يعادل 7 دولارات شهريا، والأطباء 20 دولار، والأساتذة الجامعيين 30 دولار.⁽⁵⁾ وإذا كانت الدول الخليجية

الأخرى قد اهتمت إلى توظيف إيراداتها من البترول في تطوير العمران والقطاعات الاقتصادية كالتجارة والسياحة والتعليم وتحسين مستوى معيشة سكانها بشكل يثير الكثير من الإعجاب، فإن بترول العراق كان وبالا على العراقيين بكل المقاييس.

لقد كانت الدوافع المستترة للحرب تتمثل في الهيمنة على الثروة البترولية التي يزخر بها العراق من طرف سادة البترول والذين هم صانعو القرار في البيت الأبيض بدءاً من الرئيس بوش الابن ونائبه ديك تشيني، ومستشارته للأمن القومي قونداليزا رايس، ووزيره للدفاع دونالد رامسفيلد. ولذا كان انشغال الأمريكيين والبريطانيين منصبا على إعادة تأهيل الآبار البترولية ومحاولة الوصول بالإنتاج إلى 6 ملايين برميل يوميا.⁽⁶⁾ وتحتاج الولايات المتحدة الأمريكية إلى 20 مليون برميل يوميا من البترول الخام. ومن هنا يتوقع أن تعتمد بالدرجة الأولى على الإنتاج العراقي وروسيا الفيدرالية عبر ومن بحر قزوين في المراحل الأولى لفرض المزيد من الضغوط على السعودية كبلد وكعضو فاعل في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) لإحداث تغييرات في أنظمة دول الخليج والتحكم في مصادر الطاقة على المستوى العالمي.⁽⁷⁾

وما يؤكد هذا التوجه ما أعلنه زعيم جنوب إفريقيا نيلسون مانديلا بأن الهدف من الحرب يتمثل في إرضاء منتجي السلاح والصناعيين في المجال البترولي في الولايات المتحدة الأمريكية.⁽⁸⁾ وفي نفس الوقت فإن إعادة إعمار العراق التي تتطلب أموالاً ضخمة ستوكل بالأساس إلى الشركات الأمريكية والبريطانية. وفي هذا السياق تُصر بعض الدول كفرنسا وألمانيا وروسيا على أن تتولى هذه المهمة الأمم المتحدة عسى أن تتال هذه الدول جزءاً من الكعكة العراقية أو على الأقل إمكانية الاحتفاظ بالعقود السخية التي سبق أن وقعتها مع النظام البائد.

وعموماً يمكن القول أن الدول الغربية الراضة للحرب لا يهتما مستقبل العراق ولا الديمقراطية لشعب أنهكتها الديكتاتورية والحروب المدمرة ولا حقوق الإنسان المداسة في هذا البلد بقدر ما تهتما مصالحها الاقتصادية، وما سوى ذلك من الكلام والمواقف فهو بمثابة ذر الرماد في العيون.

الآثار الاقتصادية لحرب الخليج الثالثة:

قبل اندلاع الحرب كانت كل التوقعات تشير إلى إمكانية ارتفاع سعر البترول في الأسواق العالمية إلى حدود 40 دولار للبرميل. وكانت تشير أيضاً إلى عدم الاستقرار في الاقتصاديات الجاهلية للدول العربية وأسواقها للأوراق المالية. وكل ذلك سيؤثر سلباً على نمو الاقتصاد العالمي. غير أن لغز الحرب الذي انتهى بسرعة وبسقوط بغداد في 9 أبريل

2003 دون مقاومة أبطلت كل التكهّنات، وأصيب الضمير العربي بنكسة ومهانة غير مسبوقتين يتحمل قادة نظام البعث في العراق وزر ذلك دون سواهم. وحتى لو كتب لهذه الحرب أن تطول ما كان لسعر البترول أن يرتفع بشكل جوهري طالما أن دول الخليج أبدت رغبتها في زيادة الإنتاج لمواجهة النقص في المعروض النفطي في الأسواق العالمية. وهكذا شهدت أسعار البترول ارتفاعا طفيفا خلال سنة 2002 إلى 24.8 دولار للبرميل. وبسبب التهديدات المتزايدة ارتفع ليصل إلى 25.7 دولار للبرميل، لكنه لم يتمكن من تخطي عتبة 29 دولار للبرميل خلال حرب الثلاثه أسابيع.⁽⁹⁾

ونتيجة للحرب السريعة واحتلال العراق دون إلحاق أضرار بالمنشآت البترولية سيما في منطقة كركوك، فإن هذا الوضع قد يبقى على استقرارية أسعار البترول في الأسواق العالمية إلى حين. غير أن ذلك يتوقف على استتباب الأمن في العراق، وهذا حلم قد يكون بعيد المنال إذا ما أخذنا في الحسبان سيكولوجية الفرد العراقي المعترّ بنفسه وبقيمه الحضارية والرافض للهيمنة الأجنبية.

وطالما أن احتلال العراق أصبح أمرا واقعا، فإن لذلك آثار سلبية على بعض الدول في المنطقة، وتحديدًا تلك التي لها علاقات تجارية مع نظام البعث في العراق كسوق لصادراتها وكمورد هام لاحتياجاتها من البترول. والمؤكد أن الدول الأكثر تضررا هي الأردن وسوريا وتركيا ومصر. كما أن هناك آثار أخرى ستتحملها الولايات المتحدة الأمريكية وبشكل أكثر دقة دافعو الضرائب في هذا البلد. وفيما يلي بعضا من الآثار على هذه الدول كل على حدة:

1- الأردن: يرتبط هذا البلد بعلاقات اقتصادية متينة مع نظام البعث في العراق، إذ يعتبر الأردن البوابة الأكثر ملائمة لواردات العراق من مختلف الدول. وبعد زوال هذا النظام سيواجه الأردن مشاكل اقتصادية من جراء فقدانه لـ 5.5 مليون برميل من البترول سنويا يتحصل عليها من العراق نصفه بدون مقابل، والنصف الآخر بسعر تفضيلي (19 دولار للبرميل).⁽¹⁰⁾

ومن ناحية أخرى، فقد خسر الأردن العراق كسوق لصادراته التي شهدت ارتفاعا ملموسا قدرت بـ 1,5% أي ما مقداره 181,3 مليون دولار في شهر جوان 2002. ويمثل هذا المبلغ 19% من إجمالي صادرات الأردن المقدرة بـ 970 مليون دولار تتركز معظمها في الأدوية والمنتجات الغذائية والإسمنت والفوسفات والتبغ.⁽¹¹⁾ وهكذا يمكن تصور الآثار السلبية على القطاعات الاقتصادية في الأردن، ما لم يجد أسواقا بديلة لمنتجاته، وهو أمر صعب المنال في عالم يتسم بالمنافسة الحادة ولا مكان للضعفاء فيه.

والمتوقع أن النظم البديلة في العراق ستبحث عن متعاملين جدد تتوافق مصالحهم الاقتصادية بدلا من الاعتبارات القومية.

2- مصر: لقد تطورت العلاقات التجارية بين مصر والعراق غداة اندلاع الحرب بين هذا الأخير وإيران سنة 1980، إذ نشطت مصانع مصر للذخيرة في إنتاجها لقطع الغيار لصالح العراق، وتمكنت اليد العاملة المصرية من ملء الفراغ الناجم عن التحاق العراقيين إلى الجيش للقتال ضد إيران.⁽¹²⁾ وهكذا ازدهرت العلاقات بين البلدين خلال هذه الفترة. وخلال الحصار المفروض على العراق، لمدة اثني عشر سنة، بعد غزوه لدولة الكويت، تمكنت مصر من الحفاظ على استمرارية مصالحها التجارية مع العراق في إطار ما كان يطلق عليه "النفط مقابل الغذاء". وتشير البيانات إلى أن صادرات مصر نحو العراق فاقت 1.7 مليار دولار سنة 2001 وارتفعت إلى 2.8 مليار دولار سنة 2002.⁽¹³⁾ أما الحرب الثالثة على العراق فتعني ببساطة توقف صادرات مصر من مختلف أنواع السلع نحو هذا البلد إلى أن تتضح معالم ونوايا الأنظمة البديلة.

ولن تقتصر متاعب مصر على تجارتها مع العراق فحسب، وإنما قد تطل إعادة اليد العاملة المصرية من العراق والكويت والتي يقدر تعدادها بنحو 20 ألف عامل مما سيفقد مصر قدرا هاما من متحصلاتها من النقد الأجنبي.

أما سوريا فإن صادراتها من السلع إلى العراق تجاوزت 2 مليار دولار سنة 2002، كما تستورد سوريا 150 ألف برميل يوميا من البترول العراقي بسعر متدني وخارج برنامج النفط مقابل الغذاء الذي تشرف عليه الأمم المتحدة.⁽¹⁴⁾

3- دول الخليج: إذا كانت دول الخليج قد تمكنت من قطع خطوات هامة في تنويع اقتصادياتها، إلا أنها لا تزال تعتمد على البترول في مداخيلها، مما يضيف مزيدا من الضغط على اقتصاديات هذه الدول في حال انخفاض أسعار البترول ويؤدي إلى ظهور اختلالات داخلية وخارجية.

ولعل أكثر دول الخليج عرضة للتأثير هي المملكة العربية السعودية، وذلك لأسباب أولها أن معدل العمر لسكانها البالغ تعدادهم 22 مليون نسمة هو 16 سنة. ومن هنا فإن أي تباطؤ في النمو الاقتصادي سيؤدي حتما إلى الزيادة في البطالة. أما السبب الثاني فيتمثل في المديونية الداخلية للمملكة والتي تقدر بـ 168 مليار دولار سنة 2001، أي ما نسبته 95% من الناتج المحلي الإجمالي.⁽¹⁵⁾ وهكذا يبدو جليا أن أي تخفيض معتبر في أسعار البترول في الفترات اللاحقة للحرب قد تعمق الأزمة في السعودية كأكبر دولة مصدرة للبترول.

أما الإمارات العربية المتحدة والبحرين فيعتبر حالهما أحسن لمحدودية تعداد سكانهما مقارنة بمتحصلاتهما المتأتية من البترول، إضافة إلى أنهما أقامتا قطاعات غير بترولية على غرار مصر ولبنان والمغرب وتونس وسلطة عمان باهتمام هذه الدول بالقطاعات ذات الربح السريع كالسياحة التي نالت قدرا كبيرا من اهتمام قادة هذه الدول.

غير أن أحداث 11 سبتمبر 2001 وما تلاها من التهديد بالحرب ضد العراق أحدثت خلا بارزا في حركة المسافرين جوا والحجز في الفنادق ليس في الإمارات العربية المتحدة والبحرين فحسب ولكن بالنسبة لباقي الدول الأخرى على اعتبار أنها منطقة حرب مما ضاعف من هاجس الخوف من أعمال انتقامية من طرف ما يطلق عليهم "المتطرفين". وكل هذا من شأنه أن يؤدي إلى الانخفاض في التدفقات الرأسمالية إلى هذه الدول.

4- تركيا: تعتبر تركيا من الدول الهامة في المنطقة والمجاورة للعراق شمالا، وذات نظام علماني وعضوة في حلف شمال الأطلسي. كانت تركيا وما تزال تسعى إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ولكنها لم تتمكن من تخطي الحواجز التي اشترطتها دول الاتحاد الأوروبي كاحترامها لحقوق الإنسان وتجسيد الإصلاحات الاقتصادية والسياسية وإنهاء استعمال القوة العسكرية ضد الأكراد وإلغاء التعذيب.

وقبل الحرب الثالثة حاولت الولايات المتحدة الأمريكية إرضاءها بتقديم 15 مليار دولار لمواجهة الآثار المتوقعة من الحرب ضد العراق ووافقت أمريكا أيضا على تزويدها بالطائرات الاستطلاعية Awac Surveillance Planes وأنظمة صواريخ باتريوت Patriot Missile Systems وغيرها من الطائرات القتالية المتطورة.⁽¹⁶⁾ وكل هذا مقابل السماح باستعمال أراضيها للقوات البرية الأمريكية في الهجوم على العراق.

إلا أن تركيا ترددت في قبول فكرة تواجد ما يربو عن 60 ألف جندي أمريكي على أراضيها. ومرد هذا التردد أسباب عدة منها: تحفظ حزب العدالة والتنمية ذي التوجه الإسلامي في السلطة، ورفض الرأي العام التركي لأي حرب ضد العراق انطلاقا من أراضيها.

إضافة إلى ذلك لم تطو تركيا ملف الخسائر التي تكبدتها منذ حرب الخليج الثانية والحصار الذي فرضه مجلس الأمن على العراق بعد عدوانه على دولة الكويت. وقد قدرت المصادر التركية هذه الخسائر ما بين 40 إلى 100 مليار دولار.⁽¹⁷⁾ أما توقعاتها من حرب الخليج الثالثة فقد كانت 28 مليار دولار في وقت يمر اقتصادها بمرحلة ركود وبطالة تقدر بأكثر من 2 مليون بطل.⁽¹⁸⁾ غير أن الناطق باسم البرلمان التركي برر عدم البت في القضية كما يلي:

It would be wrong for the government to send a request to parliament when the conditions for international legitimacy have not been met.⁽¹⁹⁾

ومفاد ذلك أنه من الخطأ الحكومة التركية أن ترسل طلباً إلى البرلمان للانعقاد في وقت لم تتوفر شروط الشرعية الدولية. بمعنى أن تركيا كانت ترفض الموافقة على المطالب الأمريكية ما لم يصدر قرار من مجلس الأمن الدولي.

5- الولايات المتحدة الأمريكية: إذا كانت حرب الخليج الثانية (1991) قد بلغت تكاليفها 100 مليار دولار، تحملت دول الخليج 80% منها، أي 80 مليار دولار، فإن الوضع يختلف في الحرب الثالثة لانقضاءها الشرعية الدولية. ومن ثم يتوقع أن تتحمل الولايات المتحدة الأمريكية جُلّ تكاليف هذه الحرب. ومن الناحية الاقتصادية فإن استمرار العجز في الميزانية الأمريكية ومتطلبات الاقتراض الإضافي سيزيد حتماً من الضغط على أسعار الفائدة في مرحلة أضحت أسعار الفائدة المنخفضة ضرورية لمواجهة الضعف الاقتصادي.⁽²⁰⁾

وإذا ما أدرجت التكاليف الأخرى بما في ذلك المساعدات الإنسانية والإنفاق على إعادة الإعمار والمساعدة الخارجية وتكاليف الفائدة الناجمة عن الاقتراض لتمويل هذا الإنفاق، فإن التكاليف الكلية قد تتجاوز 150 مليار دولار.⁽²¹⁾ وسواء أكانت هذه التقديرات دقيقة أم مبالغ فيها، فإن الآثار الفعلية سيتحملها دافعو الضرائب في أمريكا، ويتوقف هذا العبء على عاملين هما:

- 1) مدى استتباب الأمن بعد اندثار نظام البعث في العراق.
- 2) مدى تجاوب النظام البديل مع طموح وآمال العراقيين عسى أن يكون ذلك عاملاً حاسماً ومقنعاً لمغادرة قوات الاحتلال للأراضي العراقية. فكلما طالّت مدة الاحتلال، كلما تدعمت المقاومة له. وتشير التقديرات إلى أن إعادة الأمن والاستقرار في العراق سيكلف 50 مليار دولار سنوياً، كما أن بقاء هذه القوات لمدة أطول سيؤدي إلى زيادة تكاليف الحفاظ على الأمن وقد تكون أكثر من تكاليف الحرب نفسها، إذ كشفت التقديرات بأن بقاء القوات الأمريكية في العراق لمدة خمس سنوات ستكلف الخزينة الأمريكية 250 مليار دولار.⁽²²⁾

أقول البعث في العراق أم الدولة الوطنية:

خلال النصف الأول من القرن الماضي انتشرت الأفكار الوطنية لدى معظم الشعوب العربية التي كانت تنن تحت استعمار الدول الغربية. وقد كان لهذه الأفكار دورها في تحرير الشعوب المستعمرة باعتماد وسائل متباينة. ففي حين تبنت الهند تحت قيادة مهاتما

غاندي Mahatma Gandhi الأساليب السلمية المتمثلة في العصيان المدني ضد الاحتلال الإنجليزي لبلده وتحقق له ما أراد، خاضت الجزائر حرباً شرسة ضد فرنسا كانت تكاليفها مليون ونصف المليون شهيد. وخلال تلك الحقبة من التاريخ برز إلى الوجود وطنيون عظام أمثال كوام نكروما Kwame Nkrumah (غانا)، وجمال عبد الناصر (مصر)، وأحمد سوكارنو Ahmed Sukarno (أندونيسيا) وغيرهم. وبظهور الأفكار الوطنية المعادية للاستعمار بكل أشكاله والسعي نحو الانبعاث والوحدة، شكلت مجموعة من المثقفين اليساريين في سوريا والعراق أفكاراً جديدة أطلقوا عليها حزب البعث العربي الاشتراكي الذي كان مؤسسه الأبرز ميشال عفلق وشخصيات أخرى مثل أكرم الحوراني وصالح جديد وصلاح الدين البيطار، وكان شعاره "أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة". وقد تمكن هذا الحزب من الوصول إلى السلطة في كل من سوريا سنة 1963 والعراق سنة 1968.⁽²³⁾ وقبل سنة 1980 كان البعثيون في العراق يصفون الصهيونية كخطر أساسي للقومية العربية. غير أن الحرب التي خاضوها ضد إيران أحدثت تغيرات جوهرية في تصور البعثيين لما كانوا يعتبرونه تهديداً للوحدة العربية، إذ تم تصور القومية الإيرانية، بعد الإطاحة بنظام الشاه وإقامة جمهورية إسلامية في هذا البلد، بمثابة القوة الأولى المهددة للعرب!

ونتيجة لضغوط الحرب على العراق تصالح هذا الأخير مع مصر بل وأكثر من ذلك غير نظرته إلى إسرائيل. وتبدو هذه المصالحة غريبة لأن العراق قاد حملة شرسة ضد مصر خلال سنتي 1978-1979 بسبب اتفاق كامب ديفيد، وأبعدت مصر من الجامعة العربية وتحولت هذه الأخيرة إلى تونس. ومع ذلك تحولت مصر من بلد معاد للطموح والآمال العربية في الانبعاث والوحدة، من منظور بعثي العراق، إلى حليف هام لهم. وأصبح العراق أول الداعين وأكبر المتحمسين لعودة مصر للجامعة العربية.⁽²⁴⁾

ويلاحظ أيضاً أن البعث العراقي بدأ يتخلى عن مواقفه المناهضة للأردن والمملكة المغربية والجمهورية اليمنية، وأكثر من ذلك تغيرت نظرته تجاه قضية فلسطين. فقبل الحرب مع إيران كان البعثيون في العراق يرفضون أي تفاوض مع إسرائيل لإنشاء دولة فلسطين على الضفة الغربية وقطاع غزة على اعتبار أن هاتين القطعتين تشكلان جزءاً من فلسطين التاريخية.⁽²⁵⁾

ومع بداية حرب الخليج الأولى طرأ تغير تدريجي عن المواقف السالفة الذكر ويتجلى ذلك في قبول قيادة البعث سنة 1983 واقع تقسيم فلسطين سنة 1948 بإعلانها بأنه ثمة إمكانية التفاوض مع إسرائيل للوصول إلى قرار سلمي للنزاع العربي الإسرائيلي. وانطلاقاً من هذا الموقف قطعت قيادة البعث علاقاتها مع الأجنحة الفلسطينية

الموصوفة بالتطرف كالجبهة الثورية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وجبهة تحرير فلسطين وجبهة تحرير العربية (مع أن هذه الأخيرة كانت من صنع حزب البعث في 1969).⁽²⁶⁾

إن مثل هذه المواقف تعبر عن بداية الردة في أفكار البعث في العراق تجاه الأمة العربية. إذ تمكن الغرب من استعمال هذا النظام كأداة لتحقيق مآربه ودفعه إلى خوض حرب ضروس ضد إيران لم تجن منه إلا الموت والدمار. وكانت الأهداف الحقيقية تتمثل في إضعاف الثورة الإسلامية في إيران التي أصبحت تهدد مصالح الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج. بعبارة أخرى أن الولايات المتحدة تمكنت من توظيف الديكتاتور صدام حسين ليقوم مقامها في مواجهة وإجهاض الثورة الإسلامية في إيران والحيلولة دون امتدادها إلى الدول المجاورة حيث المصالح البترولية للدول الغربية كبيرة. وقد تم إنجاز ذلك بأموال عراقية وأبناء العراق. إنها توضيحات كانت بمثابة هدية من البعث العراقي إلى أعداء الأمة العربية.

لقد زالت أفكار القومية العربية التي تغنى بها جمال عبد الناصر في مصر وهواري بومدين في الجزائر بوفاة الرجلين في 1968 و1978 على التوالي. وتعرض العراق لنكسة منكرة وهزيمة مذلة ليس لحزب البعث الحاكم وإنما للأمة العربية والشعوب الإسلامية. والسؤال المطروح، لماذا فشلت أفكار الدولة الوطنية في التجذر في نفوس الشعب العربي وفي الدفاع عن شرف الأمة العربية؟ هل الأسباب تكمن في إفلاطونية الأفكار أم في الرجال الذين حملوا هذه الشعارات؟

إن المتخصص لواقع الدولة الوطنية في العالم العربي يستخلص أن أفكار الدولة الوطنية وبالشكل الذي جسدت على أرض الواقع تحمل بذور فنائها، ولم تكن في حقيقة الأمر إلا أحلاما وردية في شقها النظري. أما في الجانب العملي فقد كانت وبالا على الشعوب العربية، لأنها ببساطة أنظمة حكمت شعوبها بالاستبداد والقهر وتكميم الأفواه ونهب الثروات وفرضوا أنفسهم في مراتب تفوق ما للسلطين الأولين. وأكثر من ذلك أنها أنظمة من صنع وتدوير الغرب لحماية مصالحه. أما الاستغناء عنهم كما حدث لصدام حسين فقد كان نتيجة منطقية لعدم مسيرتهم للمستجدات في الساحة الدولية ولوجود البدائل.

من الناحية المنطقية يبدو أن أقول الدول الوطنية يعني فسخ المجال للدولة الديمقراطية، غير أن عالم اليوم الذي يتميز بالأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية يطرح سؤالا آخر، هو: هل سيتيح هذا التغيير فرصة لظهور الديمقراطية المتمثلة في التعبير الحر وفي احترام حقوق الإنسان الغائبين في ظل هيمنة الدولة

الوطنية؟ إن الواقع يؤكد بأن الغرب لا تهمه الديمقراطية ولا يأبه بحقوق الإنسان في هذه الدول بقدر ما يسعى إلى تنصيب قيادات مطيعة تحفظ له مصالحه. إن تجسيد الديمقراطية في العالم العربي يعني العمل في الشفافية وسيادة القانون واستعادة الكرامة المهانة للفرد العربي وحماية مصالحه الآتية والمستقبلية، وهذه تتعارض حتما مع مصالح الدول الغربية، ومن ثم فإن هذه المشكلة ستبقى قائمة إلى حين من الدهر!

الخلاصة:

من خلال ورقة البحث هذه يتضح أن البعد الاقتصادي يشكل الهدف الأسمى لحرب الخليج الثالثة على العراق من منظور الاستراتيجيين وصانعي القرار في الولايات المتحدة الأمريكية. بعبارة أخرى، أن الادعاء بإزالة أسلحة الدمار الشامل من العراق وتحرير شعبه من ديكتاتورية صدام حسين هو حق أريد به باطل.

ويتضح أيضا أن الهيمنة على الثروات البترولية التي يزخر بها العراق تعني ببساطة التحكم في مصادر الطاقة وفي أسعارها في الأسواق العالمية. وهذه الفكرة تتسجم مع ما في جعب الصقور في صناعة القرار في البيت الأبيض الذين يرتبطون بالمصالح البترولية على المستوى العالمي.

ومما لا ريب فيه أن لهذه الحرب آثار سلبية تتحملها الدول المتعاملة تجاريا مع العراق في المقام الأول مثل: الأردن، مصر، سوريا وتركيا، حيث تفقد كل منها أهم سوق لمنتجاتها، وتفقد أيضا ما تحصل عليه من البترول العراقي بأسعار تفضيلية لا يمكن أن تجد أي من هذه الدول لها بديلا. أما الدول الغربية الراضة للحرب ضد العراق كروسيا وفرنسا وألمانيا، فإن ما يستوجب التأكيد عليه هو أن مواقف هذه الدول تتبع أساسا من مصالحها الحيوية المهددة في العراق بعد أن تمكنت من إبرام عقود مغرية بينها وبين النظام البائد في هذا البلد. ومن هذا المنطلق وقفت هذه الدول ضد الحرب في مجلس الأمن الدولي. غير أن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا داستا هذه المؤسسة وخاضتا الحرب دون غطاء الشرعية الدولية.

ومن الإفرازات الممكنة استخلاصها هو أن النظام البديل في العراق سيتعامل بحذر مع الدول التي كانت تربطها علاقات تجارية وطيدة مع النظام البائد الممقوت محليا وإقليميا ودوليا. بمعنى أن المعاملات الاقتصادية التجارية للنظام البديل ستطغى على المصالح القومية.

وإذا كان انهيار نظام البعث في العراق يعد بمثابة سقوط ورقة أخرى من أوراق الدولة الوطنية بعد أن سقطت في كل من مصر والجزائر، فإنه مع ذلك لا أحد يستطيع أن يتنبأ بطبيعة البديل السياسي في العراق، هل هو الدولة الديمقراطية؟ وهل الدول الغازية

ستسمح بإقامة الديمقراطية ولو كانت على النمط الغربي تماماً؟ وهل ستحترم الحريات الفردية والجماعية وحقوق الإنسان والتعبير الحر؟ يبدو بأن ذلك مستبعد، والمؤكد أن المستقبل كفيل بالإجابة، وما عدا ذلك فهو محض اجتهاد.

References:

- (1)- Emma Clark, “Iraq’s Stunted Economic Potential” (6 September 2002).
<http://news.bbc.co.uk/1/hi/default.stm>
- (2)- Ibid.
- (3)- The Associated Press, Aman News Center, “Report, Death, Disease Await Iraqi Children in the Event of War” (January 27, 2003). http://www.amanjordan.org/english/daily_news/wmview
- (4)- Richard Garfield, “The Impact of War in Iraq”.
- (5)- Emma Clark, “Iraq’s Stunted Economic Potential” (6 September 2002). <http://news.bbc.co.uk/1/hi/default.stm>
- (6)- “War in Iraq : The Economic Fallout (2003).
%file:///H:/war%20in%20iraq%20the%20economic
- (7)- “War in Iraq : The Economic Fallout (2003).
%file:///H:/war%20in%20iraq%20the%20economic
- (8)- ALHABTOOR Information and Research Department, “As President Bush prepares to unleash war on the people of Iraq, it is time to Reflect on what other costs this invasion might incur”.
%file:///H:/aishindagah20Online_files/a_title.gif
- (9)- “War in Iraq : The Economic Fallout” (2003).
%file:///H:/war%20in%20iraq%20the%20economic
- (10)- Ibid.
- (11)- Ibid.
- (12)- Iraq and Other Arab Countries.
<http://www.lupinfo.com/country-guide-study/Iraq>
- (13)- “War in Iraq : The Economic Fallout (2003).
%file:///H:/war%20in%20iraq%20the%20economic
- (14)- ALHABTOOR Information and Research Department, “As President Bush prepares to unleash war on the people of Iraq, it is time to reflect on what other costs this invasion might incur”.
%file:///H:/aishindagah20Online_files/a_title.gif
- (15)- Ibid.

- (16)- Michelle Cirracca, “Turkey : New Europe or Old ? (March 21, 2003). <http://www.fpip.org/index.html>
- (17)- Ibid.
- (18)- Ibid.
- (19)- Ibid.
- (20)- ALHABTOOR Information and Research Department, “As President Bush prepares to unleash war on the people of Iraq, it is time to Reflect on what other costs this invasion might incur”.
%file:///H:/aishindagah20Online_files/a_title.gif
- (21)- Ibid.
- (22)- Ibid.
- (23)- For more information about this topic, see, RD. McLaurin, Mohammed Mughisuddin, and Abraham R. Wagner, Foreign Policy making in the Middle East (N.Y. : Praeger Publishers, 1977), pp. 108-158.
- (24)- Iraq and Other Arab Countries.
<http://www.lupinfo.com/country-guide-study/Iraq>
- (25)- Ibid.
- (26)- Ibid.